



الصبيح تستمع لشرح حول تفاصيل المشروع



هند الصبيح والشيخ فواز الخالد والشيخ أحمد المشعل ود. نورية السداني ود.رنا الفارس ومطر المطيري ود. جمال الحربي وعدد من الحضور خلال الجولة التقديرية لموقع مشروع بنك الدم في العдан

الصبيح تفقدت موقع المشروع الذي تقيمه لجنة المشروعات التعاونية الوطنية ويكتمل إنجازها في أكتوبر المقبل 7 ملايين دينار تكلفة مشروع «بنك الدم» في العدان

لكل المساهمين من مختلف أطراف المجتمع لما توفره من مشروعات تعاونية وطنية تخدم جميع مناطق الكويت.

العمالة المنزلية

وفيما يتعلق بالشركة الوطنية لاستخدام العمالة المنزلية، أكد أنه وفق القانون الذي أقره مجلس الأمة تم اقراض اتحاد الجمعيات التعاونية مبلغ مليون و800 ألف دينار من قبل لجنة المشروعات التعاونية، ما يعني أن نسبة مشاركة اتحاد الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بتأسيس هذه الشركة يصل إلى 60٪ تقريبا. لتوزع 40٪ المتبقية على بقية الجهات الحكومية.

وأوضح أنه قبل أسبوع تقريبا تم تشكيل مجلس إدارة الشركة، بينما جار العمل على تأسيس وإنشاء هذه الشركة وفق القانون والنظام الأساسي المعمول به وعقد التأسيس المشهر من قبل وزارة التجارة، مؤكدا أن الهدف من تأسيس هذه الشركة مساعدة الأسر في استقدام العمالة المنزلية الأرخص سعرا بالتعاون مع الجمعيات التعاونية.

التي سترى النور في نطاق الحدود الادارية محافظة الاحمدى. من جهته، أشار وكيل وزارة الشؤون دمطر المطيري إلى أن زيارة وزيرة الشؤون هند الصبيح وحافظ الاحمدى الشيخ فواز الصباح ورئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد المشعل لمشروع بنك الدم التعاوني في العدان جاءت بهدف اطلاعهم على آخر مستجدات المشروع من ميان وإنشاءات واعتماد للمواد والمعدات المستخدمة للمشروع، لافتا إلى أن نسبة الإنجاز جاءت متوافقة مع الجدول الزمني المتفق عليه.

وأضاف أن مشروع بنك دم العدان الذي تم البدء العمل فيه منذ ديسمبر 2015 يأتي ضمن 3 مشروعات مموله من قبل لجنة المشروعات التعاونية، إلى جانب مركز التوحد في مشرف وينك الدم في الجهراء، مشيرا إلى أن اللجنة مموله من قبل الجمعيات التعاونية التي يبلغ عددها 63 جمعية من نسبة الاستقطاع من كل المعونة الاجتماعية من بذل التعاونيات، متمنيا أن يصل ذلك العمل بما فيه من أجر

التعاون بين النواب الذين سيجالهم الحظ مع الامانة العامة للتخطيط والتنمية بما يحقق نسبيا اعلى من الانجاز في مشاريع التنمية ويحقق طموحات المواطنين. وكشفت أن لجنة المشروعات التعاونية الوطنية تعترم أيضا تنفيذ مشروع بنك الدم الثالث في الكويت وسيكون في محافظة الجهراء والذي سيتم تصميمه على غرار بنك الدم في العدان، حيث يقام المشروع على قطعة أرض بتبرع من صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، فضلا عن مشاريع أخرى تقوم اللجنة بتنفيذها.

وفق أحدث الأنظمة الطبية وأخر ما توصل إليه العلم في هذا المجال كما تستفيد منه كل شرائح المواطنين من مختلف المناطق. وكشفت أن لجنة المشروعات التعاونية الوطنية تعترم أيضا تنفيذ مشروع بنك الدم الثالث في الكويت وسيكون في محافظة الجهراء والذي سيتم تصميمه على غرار بنك الدم في العدان، حيث يقام المشروع على قطعة أرض بتبرع من صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، فضلا عن مشاريع أخرى تقوم اللجنة بتنفيذها.

عرس ديموقراطي

وتصريح آخر لها على هامش الجولة وصدفت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح الأجواء الانتخابية التي تعيشها البلاد بانها عرس ديموقراطي يسير في اجواء من الاخوة، متمنية التوفيق لكل المرشحين، مشيدة باهتمامهم بقضايا التنمية ضمن نواتهم الانتخابية، معربة عن املها في مزيد من

تبلغ 6 ملايين و982 ألف دينار، لافتة إلى أن لجنة المشروعات التعاونية حرصت على تعزيز الإشراف على المشروع من خلال لجان منمنقة عنها لمنع أي تأخير في تنفيذ هذا المشروع، مضيفة انه يأتي ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها لجنة المشروعات التعاونية الوطنية التي تهدف إلى إقامة مشاريع بتمويل من أرباح الجمعيات التعاونية يستفيد منها كل المواطنين في مختلف مناطق الكويت، وبيئت أن مشروع بنك الدم في منطقة العمدان الصحية أحد المشاريع المدرجة في خطة التنمية التي تركزت على ركيزة مهمة في إطار تعزيز الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الطبية، حرصا على سلامة المواطنين ومن المقرر أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وتسليمه لوزارة الصحة الجهة التي سيبطأ بها تشغيله في أكتوبر من العام المقبل 2017، ولقد سبق للجنة المشروعات التعاونية الوطنية أن أنجزت مشروعا صحيا ضخما هو مستشفى التعاونيات للقلب بتكلفة فاقت 15 مليون دينار وتم إنجازها



هند الصبيح ملقبة كلمتها

كريم طارق

أكدت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون أهمية تعزيز التعاون بين شركاء التنمية باضلاع الثلاثة القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية في البلاد وإقامة العديد من المشاريع التي تهم المواطنين وتقدم لهم أفضل أوجه الرعاية بشتى أنواعها.

جاء ذلك في تصريح صحافي لها على هامش جولتها التقديرية لموقع مشروع بنك الدم في منطقة العدان الذي تقيمه لجنة المشروعات التعاونية الوطنية بتمويل من أرباح مساهمي الجمعيات التعاونية، بحضور محافظ الاحمدى الشيخ فواز الخالد، ورئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الصباح، ووكيل وزارة الشؤون دمطر المطيري، ووكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات الفنية جمال الحربي والمنسق العام لمركز التعاونيات لنقل الدم نورية السداني.

مشروع بنك الدم في منطقة العدان يكتسب أهميته كونه

الخالد: المشروع يمثل إضافة بالغة الأهمية لخارطة الخدمات الصحية في «الأحمدى»



وأعلنت أن تكلفة المشروع

دور مهم للفن في بناء الحضارات «الشباب» والفنون التشكيلية تتعاونان لإيجاد صناعات حديثة وتنوع مصادر الدخل



الشيخة الزين الصباح وعبدالرسول سلمان مع وفد الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية (قاسم باشا)

لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح إن مثل هذه الشراكات هي من صميم عمل وزارة الشباب كونها جهة استراتيجية، مشيرة إلى أن توقيع الاتفاقية مع المجتمع الفني الكويتي جاء لأهميته في بناء الحضارات، بالإضافة إلى إيجاد صناعات حديثة وتنوع مصادر الدخل وتوحيد اللغة الإبداعية في الكويت وهي حاجة ملحة لوزارة الشباب والمجتمع الكويتي، موضحة أن المجتمع الشبابي في الكويت يزخر بالطاقات المتميزة فمن الضروري توفير المساحات الكافية التفاعلية والملموسة تعني الكثير لهم مشيدة بخبرة الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية وما تتمتع به من علاقات ستفيد وزارة الدولة لشؤون الشباب والشباب الكويتي.

عبدالله الراكان

وقعت وزارة الدولة لشؤون الشباب مع الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية اتفاقية تعاون تهدف لبناء منظومة تعاون مع المجتمع الفني في الكويت، نظرا لأهمية دور الفن في بناء الحضارات. ووقع الاتفاقية من جانب وزارة الدولة لشؤون وكيلة الوزارة الشيخة الزين الصباح، وعن الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية رئيسها عبدالرسول سلمان، وذلك صباح أمس في مقر وزارة الدولة لشؤون الشباب في مجمع الحمراء. وبهذه المناسبة، قالت وكيلة وزارة الدولة



الشيخة الزين الصباح وعبدالرسول سلمان يوقعان الاتفاقية

الهيئة العامة لمكافحة الفساد ستبدأ اليوم استقبال أي بلاغات مرتبطة بقضايا الفساد نواب مجلس الأمة القادم ملزمون بتقديم إقرارات ذمهم المالية بعد 60 يوماً من إعلان نتائج الانتخابات



المستشار عبدالرحمن النمش متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (محمد هاشم)

القيام بتغيير مكان سكنه أو توفير حماية شخصية وحتى إدارية في حال تعرض لضغوطات داخل عمله وتحويل المسؤول عنها الى التحقيق، إضافة إلى حماية قانونية في أي دعاوى جنائية كيدية يمكن أن تترتب على شهادته أو مشاركته في بلاغ ما». وأشار إلى أن المادة رقم 50 من قانون مكافحة الفساد عاقب كذلك من استفاد من الكسب غير المشروع من خارج عائلة المسؤول بعقوبات تصل إلى الحبس والغرامة المالية.

البلاغات السابقة

وأورد الأمين العام المساعد بالهيئة د.محمد عبدالرحمن أن البلاغات السابقة التي تم التحقيق فيها «تحت بصيرة الهيئة وستتم إعادة النظر فيها وتحليل المعلومات الواردة فيها والمباشرة في متابعتها مع المبلغين»، لافتا إلى أن القضايا التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة هي الآن بحوزتهم.

وبيّن أن هناك تطورا ملحوظا على اللائحة الجديدة لكنها تحتاج إلى تدعيم من خلال الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم. أما الأمين العام المساعد في قطاع الكشف عن الذمة المالية هالة الضويحي فبيّنت أن 66٪ من الإقرارات الماضية تمت إعادتها لأصحابها في حين أن ما تبقى منها سيتم تسليمه لهم عند قدومهم لتسليم الإقرارات الجديدة، مشيرة إلى أن التقديم ما هو إلى إبراء لذمة المسؤول وخطوة إجرائية وليست تجريما له.

مرتبط بتقديم إذن من النيابة العامة بذلك. استقبال البلاغات وبين النمش أن الهيئة ستبدأ اليوم الاثنين استقبال إقرارات الذمة المالية وأي بلاغات مرتبطة بقضايا الفساد، مشيرا إلى أن الهيئة سوف تسعى لرفع اسم الكويت على مؤشرات مركات الفساد أكثر من ذي قبل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتمكين دورها الرقابي للوصول إلى ثقة المواطنين وتطلعهم لأعمال الهيئة.

وأكد أن ما جاء في اللائحة من ملاحظات وعقوبات وينود سيتم تطبيقها على الجميع دون استثناء وأن عقوبات تأخير تسليم الإقرارات المالية سيتم تطبيقها كذلك على جميع المتأخرين، كما تم سابقا وسيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بشأنهم.

الحبس والغرامة وتابع أن القوانين واللائحة الحالية غطيا أوجه القصور التي وردت

أسامة دياب

أعلن رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش أن نواب مجلس الأمة في المجلس الجديد ملزمون بتقديم إقرارات ذمهم المالية بعد 60 يوما من ظهور النتائج التي تعلن فوزهم في الانتخابات النيابية، إضافة إلى الوزراء المعيّنين في الحكومة المقبلة. وأضاف النمش في كلمته خلال مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في مقر الهيئة أن اللائحة التنفيذية الجديدة التي تبعت صدور قانون مكافحة الفساد شملت في موادها ما هو معنى بتشكيل لجان فحص خاصة لإقرارات الذمة المالية إضافة إلى لجان تتسلم ما هو مقدم من قبل مجلس أمناء وموظفي الهيئة مشكلة من مجموعة من القضاة.

ولفت إلى أن من مهام لجان الفحص المساهمة في الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع وأي تجاوزات أخرى، مؤكدا سعي الهيئة لتنظيم سبل التعاون بينها وبين الجهات الحكومية الأخرى.

وعما جاء في اللائحة الجديدة بين النمش أنها تحتوي على 71 مادة موزعة على خمسة أبواب في حين أن أبرز ما فيها من تعديلات تحديد المواعيد القانونية لتقديم إقرارات الذمة المالية وذلك خلال 6 أشهر لمن هو في الخدمة قبل إقرارها و60 يوما لمن تعين بعدها إلى جانب إلغاء نموذج الإفويض الخاص في الإطلاع على الأموال المصرفية لصاحب الإقرار لاسيما أن الأمر

النمش: تحديد مواعيد تقديم الإقرارات أبرز التعديلات في اللائحة الجديدة

لا إلزام لعائلة المسؤول بتقديم إقرارات لذمتها المالية إلا في حال ثبت وجود جريمة كسب غير مشروع